نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية الصومالية تمنت من العرب والخليجيين خلق فرص عمل لهم وتأهيلهم

فوزية عدن: نطالب بالإفراج عن السجناء الصوماليين في الدول الأفريقية

بيان عاكوم

طالبت نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية الصومالية فوزية عدن «بضرورة الافراج عن السجناء الصوماليين الموجودين في الدول الافريقية»، معربة عن املها في ان تقوم الدول العربية والخليجية بخلق فرص عمل لهؤلاء المهاجرين في بلادهم وتأهيلهم.

وقالت عدن في لقاء مع صحيفتين محليتين ان «الاستقرار في الصومال جيد بنسبة 80٪ وتوجد بعض المناطق آمنة بالكامل»، مشيرة الى ان «حركة شباب المجاهدين في النفس الاخير ولا يعتبرون مشكلة في هذه المرحلة»، مطالبة دول العالم «بالوقوف مع الصومال لتوفير فرص العمل كي لا ينخرط الشباب في الحركة ويتحولون الى شباب متطرف».

وفيما يلي التفاصيل :

ما الذي ستستفيده الصومال من هذه القمة؟

● الصومال دولة عربية افريقية تشارك في هذه القمة لتأخذ دورها كاملا ولتؤكد بعد حروب طويلة انها تعود للحظيرة العربية الافريقية بقوة، فالصومال تعرضت لحرب دامت فترة طويلة وكانت حربا طويلة وارهابية واهلية وكان يتزعمها حركة شباب المجاهدين وتود الآن ان تلعب دورا كاملا في العالم العربي وتفعيل دورها مجددا.

فوزية عدن

الصومال مستقر بنسبة 80٪ ولا نطلب المعونات فقط وإنما الاستثمار ولدينا ثروات كثيرة

ما المشاريع التي ستطرحها الصومال في القمة؟

● الشعب الصومالي يتوقع من القمة ان يتمخض عنها نتائج فاعلة لان الصومال في حالة بناء ونحن نشكر الكويت على دعمها الدائم لنا وخصوصا دعم صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وتقديمه لمساعدات للشعب الصومالي في جميع الكوارث والمحن التي يتعرض لها وهنا يجدر بالذكر ان الشعب الصومالي يكن حبا كبيرا لهذا الرجل العظيم والصومال بلد بكر يحتاج لمشاريع عديده منها اعادة بناء الطرق والمطارات والمرافق العمومية والمدارس ،كما يحتاج الى خلق فرص عمل جديدة للشباب.

ما الذي تناوله اجتماعكم مع وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد؟

● اللقاء تضمن دعم الكويت الدائم للشعب الصومالي كما قدمنا للوزير تقريرا حول المشاريع المهمة التي ينفذها صندوق التنمية الكويتي.

هل من مشاريع جديدة؟

● لا توجد مشاريع جديدة وانما المشاريع القائمة.

الى اي مدى يهم موضوع الهجرة الصومال وهو المطروح على جدول الاعمال؟

● صحيح ان موضوع الهجرة مهم جدا بالنسبة لنا لوجود كثير من الصوماليين الذين هاجروا من الصومال اثناء الحرب والآن نشهد عودة بعضهم الى البلاد ولذلك يأتي اهتمامنا بهذا الامر كثيرا.

هل ناقشتم مسألة تنظيم هذه الهجرة مع دول التعاون الخليجي؟

● لم نناقش هذا الموضوع معهم ولكن نتوقع ان تقوم الدول العربية والخليجية بخلق فرص عمل لهؤلاء المهاجرين في الصومال ومناقشة عودتهم الى بلدهم كما اننا سنعمل على اطلاق سراح كثير من المسجونين في الدول الافريقية وبالتالي توفير العمل لهم في الصومال وتأهيلهم.

هل انتهت عمليات القرصنة في الصومال أم لا تزالون تعانون منها؟

● لقد انتهت مسألة القرصنة تقريبا وبقي هناك بعض الشباب من الصيادين الموجودين في السجون حيث يعتقدون انهم من القراصنة، الا انهم صيادون غير شرعيين ولذلك نطالب من دول العالم اعادة تأهيلهم وخلق فرص عمل لهم حتى لا يتحولوا الى قراصنة حقيقيين، كما نطالب دول التعاون ان تجد لهم وظائف في الصومال.

هل هناك من آلية معينة ستطرحونها في القمة حول هذا الموضوع؟

● اذا لم يخلق فرص عمل للشباب فإن مسألة القرصنة تبقى وتنشط كما ان الحروب ستستمر وبالتالي يكون زعزعة للأمن ولا يمكن الاستمرار في عملية التنمية والتطور الاقتصادي لانهم مرتبطون بالأمن.

كيف تطالبون بزيادة الاستثمار وانتم تعانون من عدم الاستقرار؟

● الاستقرار في الصومال جيد بنسبة 80٪ وتوجد بعض المناطق آمنة بالكامل وحركة شباب المجاهدين في النفس الأخير ولا يعتبرون مشكلة في هذه المرحلة ونطالب العالم بالوقوف معنا لتوفير فرص العمل كي لا ينخرط الشباب الى الحركة ويتحولون الى شباب متطرف.

البعض يتهم الحكومة بالفشل في بناء دولة مؤسسات؟

● هذا الأمر غير صحيح والحكومة لم تفشل ولكنها وليدة في مهدها وتتطلب الرعاية والحنان وتنتظر الحماية والمساعدة من القوات، فقواتنا الأمنية انهارت وليس من السهل بناؤها من جديد كما ان قرارات مجلس الأمن بحظر التسلح على جيشنا يعد تحد آخر، ولكي نوفر الأمن للصوماليين علينا بناء قوة عسكرية لاستتباب الأمن للصوماليين فلعل البعض يرى ان الصومال بلد فقير وهذا غير صحيح فلدينا اكثر من 8 ملايين هكتار صالح للزراعة، اضافة الى ان لدينا اكبر ساحل في افريقيا يصل الى 300,300 كيلومتر يضاف الى ثروة حيوانية كبيرة، ناهيك عن النفط والغاز ونحن لا نطلب المعونات فقط وانما الاستثمار ورغم الظروف الصعبة والحرب فاننا نحاول جاهدين ان نضع قوانين جيدة تناسب الاستثمارات ونؤسس لجيش قوي وإنشاء المدارس وشق الطرقات وخلق فرص جديدة للعمل وكل هذه الأمور تجري على قدم وساق.

هل هذه القوانين الاستثمارية تحمي المستثمرين؟

● سيتم تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار وسيتم سنها من جديد، ونحن نرى أهمية كبيرة في دول الجوار ومنها الدول الخليجية لأننا دولة كبيرة وواعدة والدول المجاورة لنا لا تملك منافذ بحرية وبالتالي يتم نقل البضائع من خلالنا وتسويقها الى الخارج.

تتقلدين منصبا سياديا هذا يعني ان وضع المرأة جيد، هل هذا صحيح؟

● نعم وبخلاف الدول الإسلامية المرأة لها وضع خاص وتقف دائما بجانب الرجل ولديها حقوق وما ترونه ليس جديدا على مجتمعنا الذي يعطي الأهمية والأولوية للمرأة التي تتمتع بجرأة ولديها حرية كبيرة، فالوضع لدينا تغير ونحن نسير في طريق طويل ونحتاج للتعاون بين الرجل والمرأة لتحسين ظروف عيش بلدنا.

كيف تصفين علاقاتكم مع دول الجوار؟

● علاقاتها الآن تسودها الوفاق والاتفاق ونحن نعزز معهم العيش بسلام.

هل القوات الأفريقية لا تزال موجودة في بلدكم؟

● نحن بحاجة الى الوقت لبناء الجيش الصومالي ونحن بحاجة لوجود هذه القوات الافريقية في بلدنا لاستتباب الأمن.

هل من الممكن ان تشمل المصالحة حركة شباب المجاهدين؟

● ليس هناك قيود للمصالحة وأي شخص مستعد للحوار نحن نرحب به بلا شروط، ما دام هم يريدون السلام والمصالحة.

المشروع أكد ضرورة مكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود بمختلف أشكالها والقضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة

إعلان الكويت: تعزيز التعاون بين الدول العربية والأفريقية في جميع المجالات

دعا مشروع اعلان الكويت الذي سيصدر عن القمة الافريقية – العربية الثالثة غدا الاربعاء في الكويت للالتزام بتعزيز التعاون بين المنطقتين الافريقية والعربية على اساس الشراكة الاستراتيجية، مشددا على تصميم القادة العرب والافارقة للقيام بمعالجة الاسباب الرئيسية للنزاعات واعمال العنف في المنطقتين العربية والافريقية وذلك في اطار ايجاد بيئة داعمة لتحقيق الازدهار والرفاه لشعوب المنطقتين.

وفيما يلي نص مشروع اعلان الكويت:

«نحن رؤساء دول وحكومات البلدان الافريقية والعربية المجتمعين في قمتنا الافريقية العربية الثالثة في مدينة الكويت، دولة الكويت، يومي 19 و20 نوفمبر 2013 تحت موضوع «شركاء في التنمية والاستثمار».

اذ نعرب عن امتنانا لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على ما بذله من جهود صادقة لضمان نجاح انعقاد القمة الافريقية ـ العربية الثالثة، واذ نعتقد اعتقادا تاما انه بفضل حكمة سموه المعروفة والتزامه الثابت، ستحرز العلاقات العربية ـ الافريقية تقدما كبيرا في المجالات كافة.

واذ نعرب ايضا عن بالغ امتناننا لحكومة وشعب الكويت على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة والتنظيم الفعال الذي هيأ الظروف الايجابية والمواتية لعقد القمة الافريقية ـ العربية الثالثة.

واذ نهنئ الاتحاد الافريقي لاحتفاله بالذكرى الخمسين لانشاء منظمة الوحدة الافريقية ـ الاتحاد الافريقي ونرحب بالاحتفال بهذا الحدث التاريخي المهم في تاريخ افريقيا.

واذ نجدد التزامنا بالقانون التأسيسي للاتحاد الافريقي وميثاق الدول العربية، وبتعزيز مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة، خاصة المبادئ المتعلقة باحترام السيادة الوطنية للدول وسلامتها الاقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وإذ نؤكد التزامنا بحماية حقوق الإنسان واحترام القانون الإنساني الدولي الى جانب أهدافنا المشتركة للمساهمة الايجابية في الاستقرار والتنمية والتعاون العالمي، وإذ نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز التعاون بين أفريقيا والعالم العربي على أساس الشراكة الاستراتيجية التي تسعى الى الحفاظ على العدالة والسلام والأمن الدوليين، وإذ ندرك علاقاتنا ومصالحنا المتعددة بحكم الجغرافيا والتاريخ والثقافة، وإذ نعرب عن رغبتنا في تعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذ نجدد التزامنا بمواصلة جهودنا في التصدي للتحديات التي تواجه تنشيط وتطوير التعاون الأفريقي ـ العربي وتنظيم اجتماعات آلية متابعته.

وإذ نسترشد بتصميمنا المشترك على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتضامن والصداقة بين أممنا وشعوبنا بغية تحقيق تطلعات شعوبنا لتعزيز العلاقات الأفريقية ـ العربية القائمة على مبادئ المساواة والمصلحة والاحترام المتبادلين.

وإذ نرحب بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية والعربية في الحفاظ على السلم والاستقرار الى جانب تعزيز احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد في المنطقتين، إذ نعبر عن بالغ قلقنا ازاء التحديات التي لاتزال قائمة نتيجة النزاعات وانعدام الأمن والاستقرار في بعض أجزاء منطقتينا.

وإذ نأخذ موقفا حازما ضد الإرهاب بكل أشكاله والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار بالمخدرات، والقرصنة والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وإذ نؤكد من جديد تصميمنا والتزامنا بالعمل معا في هذا الصدد.

وإذ نؤكد تصميمنا القوي على التصدي بحزم للأسباب الجذرية للنزاعات والعنف في المنطقتين الأفريقية والعربية بهدف توفير بيئة ملائمة لازدهار ورفاهية شعوب المنطقتين.

وإذ نضع في الاعتبار ان تحديات عمالة الشباب في أفريقيا والعالم العربي هيكلية في المقام الأول، ونقر بالحاجة الى مواصلة الجهود الرامية الى وضع السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي واعتماد السياسات المالية التي من شأنها ضمان الاستدامة وذلك لتعزيز سياسات القضاء على الفقر، بما في ذلك برامج الأهداف الانمائية للألفية وبرامج التنمية لما بعد 2015.

وإذ نثني على قرار القمة العربية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشأن زيادة رأسمال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بنسبة 50٪، وإذ نقدر دور المصرف في تعزيز التنمية في أفريقيا.

وإذ نرحب بالدعم الذي قدمه الصندوق العربي للمساعدة الفنية للبلدان الأفريقية الى المفوضية ومختلف مكاتبها الاقليمية مثل مشروع بحث وتطوير الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة (سافجراد).

وإذ نلاحظ ان الفجوة الغذائية وانعدام الأمن الغذائي يشكلان عقبة أساسية تؤدي الى تفاقم وضع بعض شرائح المجتمع المستضعفة أصلا.

وإذ نعرب عن دعمنا الكامل لتحقيق التكامل الإقليمي من خلال زيادة حجم التجارة والاستثمار بين أفريقيا والعالم العربي وتعميق تكامل السوق، الأمر الذي من شأنه ان يسهم اسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية المستدامة والتنمية الاجتماعية المتكاملة مثل توفير فرص العمل والحد من الفقر وتدفق الاستثمار المباشر والتنمية الصناعية.

وإذ نذكر اعتماد استراتيجية الشراكة الأفريقية ـ العربية وخطة العمل المشتركة 2011ـ 2016 خلال قمتنا الثانية في 2010 في ليبيا وإذ نؤكد من جديد التزامنا بالتعجيل بتنفيذ الاستراتيجية والخطة.

وإذ نعيد التأكيد على الحاجة الى تعزيز دور ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني من الإقليمين في تخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة، قد اتفقنا على ما يلي:

1ـ النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الافريقية والعربية وإقامة علاقات اوثق بين حكومات وشعوب الاقليمين من خلال الزيارات والمشاورات المتكررة الرفيعة المستوى.

2ـ تعزيز العلاقات الديبلوماسية والقنصلية بين البلدان العربية والأفريقية من خلال المشاورات المنتظمة بين البعثات الديبلوماسية المعتمدة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية والدولية الاخرى في اديس ابابا والقاهرة وبروكسل وجنيف وواشنطن ونيويورك من بين مدن اخرى وذلك بهدف تنسيق المواقف ووضع سياسات مشتركة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك حيثما كان ذلك ممكنا.

3ـ دعوة الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين الى ايجاد تسويات سلمية للأزمات السياسية في الاقليمين.

4ـ دعم التقدم المحرز في بناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في المنطقتين وتشجيع البلدان المعنية على مواصلة وتعزيز جهودها.

5ـ تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان الأفريقية والعربية لمكافحة الارهاب بجميع اشكاله والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتقديم المزيد من الدعم للجهود الدولية في هذا الصدد.

6ـ إعادة تأكيد الالتزام القوي بالإصلاح الشامل لنظام الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الامن ليعكس الواقع العالمي الحالي وجعله اكثر توازنا اقليميا وفعالية وكفاءة.

7ـ الدعوة الى انشاء اللجنة الفنية الافريقية للتنسيق والاستراتيجيات الاخرى ودعمها لتعزيز التعاون وتسهيله حول مسائل الهجرة وتنسيق المهاجرين في المنطقتين من اجل المنفعة المتبادلة بين الشريكين والإعراب من جديد عن ضرورة توفير الامن والحماية الاجتماعية للمهاجرين.

8ـ طلب قيام جميع الحكومات بوضع برامج صحية متكاملة مع برامج التنمية، وفي هذا الصدد نؤكد من جديد التزامنا بضمان وصول الفئات المستضعفة الى الانواع الأساسية والضرورية من الادوية، وعليه فإننا نؤيد المبادرات الرامية الى ادماج سياسات مكافحة الأمراض الوبائية.

9 ـ دعوة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في المنطقتين الى الاضطلاع بدور رئيسي في تعزيز الزراعة.

10 ـ تعزيز التعاون في المسائل المتعلقة بالتنمية الريفية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي وفي هذا الصدد تهنئة المملكة العربية السعودية على نجاح استضافتها للاجتماع الوزاري الأفريقي ـ العربي الثاني حول الزراعة والأمن الغذائي في الرياض في 2 أكتوبر عام 2013.

11 ـ تعزيز التعاون وتشجيع الاستثمار في مجال الطاقة بما في ذلك الاشتراك في تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتشجيع الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية وتوسيع الوصول إلى خدمات طاقة موثوق بها وحديثة بأسعار معقولة في الإقليمين.

12 ـ دعوة المؤسسات المالية الأفريقية والعربية والقطاع الخاص إلى العمل بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لدعم وتنفيذ برامج تطوير البنية التحتية للاتحاد الأفريقي مثل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وتلك الخاصة بجامعة الدول العربية مع التركيز على النقل والمياه والصرف الصحي والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

13 ـ دعم الاستراتيجيات والمبادرات الرامية إلى القضاء على التميز ضد المرأة بغية تحقيق المساواة والإنصاف ورفع مستوى الوعي العام بالمبادئ والقيم الإنسانية التي تضمن حقوق المرأة ودورها في المجتمع.

14 ـ دعوة جميع الحكومات إلى سن القوانين اللازمة لحماية المرأة وتعزيز تمكينها على الصعيد الاقتصادي وضمان مشاركتها في عملية صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل.

15 ـ دعم برامج التعاون الخاصة بالتبادلات الثقافية الرامية إلى تعزيز القيم المشتركة بين الشعوب الأفريقية والعربية.

16 ـ تجديد التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون في مجال التعليم وبرامج الأبحاث الفنية .

17 ـ اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تعتبر ضرورية للتنفيذ الفعال لخطة العمل بما في ذلك إنشاء هياكل مشتركة وتفعيلها.

18 ـ إنشاء آلية تمويل أفريقية ـ عربية مشتركة لتمويل البرامج والمشاريع والطلب من لجنة التنسيق الأفريقية ـ العربية القيام بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمؤسسات المالية الأفريقية والعربية بتحديد مصادر التمويل وطرق المساهمة وتفعيل وإدارة الآلية.

19 ـ دعوة الاقليمين العربي والأفريقي ومؤسساتهما المالية وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني من الإقليمين الى دعم إنشاء وتفعيل الآلية الأفريقية والعربية وتقديم المساعدة المالية والفنية اللازمة لهما.

20 ـ تعزيز المنتدى الإنمائي والاقتصادي الأفريقي ـ العربي لتعزيز دور مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من الإقليمين في عملية الشراكة.

21 ـ دعوة المؤسسات المالية الأفريقية ـ العربية وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين إلى دعم التجارة بين بلدان المنطقتين الأفريقية والعربية طبقا لخطة العمل المشتركة 2011 ـ 2016.

22 ـ دعوة غرف التجارة وكذلك مؤسسات القطاع الخاص الأفريقية والعربية الى عقد اجتماعات وإجراء مشاورات منتظمة بغية تعزيز علاقات العمل بينهما.

23 ـ دعم تنظيم المعرض الأفريقي ـ العربي مرة كل سنتين بالتناوب بين الإقليمين الأفريقي والعربي والقيام بأنشطة اخرى لتعزيز التجارة.

24 ـ دعوة المجتمع المدني الأفريقي والعربي الى مواصلة الاضطلاع بدوره الإيجابي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار والمساعدة الإنسانية والتنمية وطلب قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز التفاعل مع هؤلاء الفاعلين.

25 ـ تعزيز قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتزويدهما بجميع الوسائل الضرورية بما في ذلك الدعم المالي والفني لتمكينهما من تنفيذ استراتيجية الشراكة الأفريقية ـ العربية وخطة العمل المشتركة 2011 ـ 2016 وكذلك اعلان الكويت بفعالية.

26 ـ ترشيد إقامة المؤسسات الأفريقية ـ العربية لتجنب الازدواجية في الجهود والأعباء المالية على المنظمتين المعنيتين بالتنسيق وتكليف لجنة الشراكة الأفريقية ـ العربية باتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد.

27 ـ إضفاء الصبغة المؤسسية على اجتماعات آليات رصد ومتابعة الشراكة الأفريقية ـ العربية وتعزيز المشاورات المشتركة بين الأمانتين.

28 ـ تطبيق مبدأ التناوب في استضافة القمة الأفريقية ـ العربية والاتفاق بالتالي على عقد القمة العربية ـ الأفريقية الرابعة في أفريقيا عام 2016.

KGL
PORTS INTERNATIONAL

دعوة

لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية
للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31

يتشرف مجلس إدارة **شركة كي جي إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل ش.م.ك.(مقفلة)** بدعوة حضرات السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للنظر في البنود المدرجة بجدولي أعمالهما واللتان ستنعقدان على التوالي إعتباراً من الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الإثنين الموافق 2013/12/2 وذلك بمقر وزارة التجارة والصناعة مجمع الوزارات الدور الأول قاعة (ب).

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام أو موكليهم الراغبين بالحضور مراجعة مقر الشركة الكائن في (الشويخ الصناعية تقاطع طريق الجهراء مع جسر الغزالي) لاستلام بطاقات الدعوة وجدولي الأعمال والتوكيلات مصطحبين معهم ما يثبت ملكية الاسهم.

للاستفسار هاتف 22245155 داخلي 120 - فاكس 22245166

والله ولي التوفيق
مجلس الإدارة